

أثر البيروقراطية الإدارية في توالد جرائم الفساد الإداري بالسودان

*The effect of administrative bureaucracy on the generation of corruption crimes in Sudan*الحسين عوض الجيد الطائف دفع الله^{*1}Alhussain Awadelgeed Ataif Defalla^{*1}¹ جامعة الزعيم الأزهي، (السودان)، hussainataifl@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/29

تاريخ القبول: 2025/12/16

تاريخ الإرسال: 2024/11/09

Abstract:

The study addressed the effect of administrative bureaucracy on the generation of corruption crimes in Sudan. The problem of the study is represented in the spread of administrative corruption crimes in public institutions in Sudan. The importance of the study came out from the danger of administrative corruption crimes to society and the ignorance of public institutions and the investment of corrupt people in institutions and attracted the attention of legislators, and researchers, and those at the top of the administrative hierarchy to the role of administrative bureaucracy in the spread of administrative corruption crimes in public institutions. The study aimed to identify the administrative bureaucracy and crimes of administrative corruption in Sudan and knowing the impact of administrative bureaucracy in generating crimes of administrative corruption in Sudan and highlighting the states experiences in combating administrative bureaucracy and combating corruption in order to draw the attention of local efforts to benefit from them. The study followed the descriptive analytical and comparative approach. The study reached many results, the most important of were there :administrative bureaucracy is a major cause of administrative corruption in Sudanese public institutions and the digital transformation of services is one of the best ways to in combat administrative corruption. the study have recommended: the necessity of establishing an anti- corruption commission in Sudan to combat administrative bureaucratic corruption and all forms of corruption and it is best to benefit from the experience of the (K.S.A) in combating administrative through the digital transformation of government services & it is necessary to activate the digital government plan which began in 2015 to combat administrative bureaucratic and eliminate forms of administrative corruption.

Keywords: Administrative bureaucracy; administrative corruption; corruption crimes, digital transformation; Public employee; the digital government.

ملخص:

تناولت الدراسة أثر البيروقراطية الإدارية في توالد جرائم الفساد الإداري بالسودان. تمثلت مشكلة الدراسة في انتشار جرائم الفساد الإداري بالمؤسسات العامة بالسودان بسبب البيروقراطية الإدارية. نبعت أهمية الدراسة من خطورة جرائم الفساد الإداري على المجتمع مع استثمار الفاسدين في البيئة البيروقراطية داخل المؤسسات كما جذبت الدراسة انتباه المشرع والباحثين وعلوية الهرم الإداري لدور البيروقراطية الإدارية في انتشار جرائم الفساد الإداري بالمؤسسات العامة. هدفت الدراسة إلى التعرف على البيروقراطية الإدارية وجرائم الفساد الإداري بالسودان ومعرفة أثر البيروقراطية الإدارية على توالد جرائم الفساد بالسودان وتسليط الضوء على تجارب الدول في مكافحة البيروقراطية الإدارية ومكافحة الفساد لأجل لفت انتباه الجهود المحلية للاستفادة منها. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: البيروقراطية الإدارية سبباً رئيسياً للفساد الإداري بالمؤسسات العامة السودانية، وتعد وسيلة التحول الرقمي للخدمات الحكومية من أفضل الطرق لمكافحة البيروقراطية الإدارية ومكافحة الفساد. في مقابل النتائج كانت هنالك عدة توصيات أهمها: ضرورة إنشاء هيئة مكافحة الفساد في السودان لمكافحة فساد البيروقراطية الإدارية وكافة أشكال الفساد ومن الأجدى الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد الإداري بالتحول الرقمي للخدمات الحكومية. ومن الضروري تفعيل خطة الحكومة الرقمية التي بدأت في العام 2015 لمحاربة البيروقراطية الإدارية والقضاء على أشكال الفساد الإداري.

الكلمات المفتاحية: البيروقراطية الإدارية، الفساد الإداري، التحول الرقمي، جرائم الفساد، الموظف العام، الخدمات الحكومية.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

سوف تتناول هذه الدراسة أثر البيروقراطية الإدارية على توالد جرائم الفساد بالسودان، باعتبار زيادة معدلات الفساد الإداري داخل الوظيفة العامة من حين لآخر ويستغل مرتكبي تلك الجرائم (الرشوة - الثراء الحرام والمشبوه) البيروقراطية الموجودة داخل التشريعات ومفصلة على السلم الإداري للخدمة المدنية بالسودان، الأمر الذي لفت انتباه الباحث إلى إلى التصدي علمياً لهذه المشكلة.

وبهذا تبدو هذه الدراسة في غاية الأهمية نسبة لحاجة المجتمع لها نسبة لانتشار جرائم الفساد الإداري داخل المؤسسات العامة بسبب البيروقراطية الإدارية، وسوف تأتي الدراسة بثوب جديد في مضمار الدراسات العلمية، وبعيداً عن التكرار للدراسات السابقة فإن موضوع الدراسة تم تناوله من زاوية خاصة وبمنظور مختلف وبأسلوب متفرد.

وقد ضاعف من أهمية هذه الدراسة رغبة المجتمع في وجود مثل هذه الدراسات لأجل البحث عن أسباب الفساد الإداري وحيث أن البيروقراطية الإدارية واحدة من أهم أسبابه بالإضافة لتقارير منظمة الشفافية الدولية عن زيادة معدلات الفساد الإداري بالسودان في الآونة الأخيرة بعد العام 2019م بصورة مخيفة.

ومن خلال هذه الدراسة سوف نستعرض البيروقراطية الإدارية وجرائم الفساد وأثر الأول في توالد الآخر بصورة موجزة، حفاظاً على التسلسل المنطقي والموضوعي للدراسة واستجابة لضوابط النشر العلمي للأوراق، وعلى نحو ثلاثة مباحث: المبحث الأول يتحدث عن مفهوم البيروقراطية الإدارية وجرائم الفساد، والمبحث الثاني عن أثر البيروقراطية الإدارية في توالد جرائم الفساد بالمؤسسات العامة بالسودان بالإضافة للمبحث الثالث ويتناول الجهود الوطنية والإقليمية لمكافحة البيروقراطية الإدارية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في انتشار جرائم الفساد الإداري بالمؤسسات العامة بالسودان بسبب البيروقراطية الإدارية، مع قصور التشريعات في الحد من انتشارها داخل المؤسسات العامة بالسودان.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الأتي:

1- تستمد الدراسة أهميتها من خطورة جرائم الفساد الإداري على المجتمع في ظل حاجة المؤسسات لمعرفة أسبابها.

2- سوف تعمل هذه الدراسة على لفت انتباه المشرع والباحثين وعلوية الهرم الإداري لدور البيروقراطية الإدارية في انتشار جرائم الفساد الإداري بالمؤسسات العامة.

3- تعد إضافة للمكتبة القانونية باعتبار أن موضوع الدراسة أعددت فيه الكثير من واقع خبراتي في الخدمة العامة بالسودان وندر ما تجد ذلك في أدرج المكتبات السودانية.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على البيروقراطية الإدارية وجرائم الفساد الإداري بالسودان

2- تقديم طرح علمي يأتي من خلاله إصلاح المؤسسات العامة بالسودان وذلك بالقضاء على أهم مسببات ارتكاب جرائم الفساد الإداري.

3- تسليط الضوء على التجارب الإقليمية في مكافحة البيروقراطية الإدارية ومكافحة الفساد لأجل لفت انتباه المؤسسات الوطنية للاستفادة منها.

منهج الدراسة:

سوف تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي

أسباب اختيار الدراسة:

- 1- ندرة الدراسات العلمية حول موضوع الدراسة
- 2- شعور الباحث بحاجة المجتمع لمثل هذه الدراسات لحث المشرع على إيجاد حلول لمكافحة الفساد.
- 3- رغبة الباحث في الكتابة حول موضوع الدراسة باعتباره يمثل واجباً أخلاقياً كموظف عام يعكس من خلاله خبراته العملية الخدمة العامة بالسودان.

هيكل الدراسة:

المبحث الأول: مفهوم البيروقراطية الإدارية وجرائم الفساد
المبحث الثاني: ثر البيروقراطية الإدارية في توالد جرائم الفساد بالمؤسسات العامة بالسودان
المبحث الثالث: الجهود الوطنية والإقليمية لمكافحة البيروقراطية الإدارية

2. المبحث الأول مفهوم البيروقراطية الإدارية وأسبابها وجرائم الفساد الإداري

1.2 ماهية البيروقراطية الإدارية:

البيروقراطية كلمة أجنبية على اللغة العربية وهي مشتقة من مقطعين: الأول لاتيني "Brrus" ومعناه اللون الداكن المعتم الذي يتناسب مع المهابة والاحتشام وقد تعني أيضا التستر على الأعمال السيئة، وقد تكون مشتقة من كلمة la Bure الفرنسية ويشير إلى قماش يستخدم لتغطية مكاتب الموظفين العموميين في فرنسا عام 1700م أما كلمة Bureau تشير إلى الوحدات الإدارية المسؤولة عن تنفيذ قواعد وسياسات المسؤولين،¹ وفي وجهة نظري أن هذا المعنى هو الأقرب لاستخدامات المصطلح في الإدارة، أما المقطع الثاني: ذو أصل إغريقي : وهو كلمة "kratatie" ومعناها القوة أو الحكم والكلمة في مجموعها تعني حكم المكتب أو سلطة المكتب.²

والمعنى الاصطلاحي للكلمة مختار من عدد من الآراء لتعريف الكلمة - وهو أن البيروقراطية هي نوعا من أنواع التنظيم يخضع فيه الأفراد للقواعد والقوانين المكتوبة، و³ يعتمد على مجموعة من مبادئ أهمها توزيع الاختصاصات وتحديد المسؤوليات.⁴

بناء على ما تقدم يرى الباحث أن البيروقراطية الإدارية كمصطلح مركب هي أحد أساليب التنظيم الإداري تتخذه الإدارة لإخضاع الأفراد للقواعد والقوانين وتتوزع في هذا الأسلوب الاختصاص لمختلف الوحدات الإدارية داخل المؤسسة لضمان تطبيق القواعد والقوانين.

2.2 أسباب البيروقراطية الإدارية:

هنالك عدد من تؤدي لانتشار البيروقراطية داخل المؤسسات منها الأسباب القانونية والسياسية حيث تجعل البيروقراطية الإدارية تتكاثر في بيئة المؤسسات بسبب عدم وضوح القوانين بسبب صياغتها الغامضة أو تضاربها، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو يفسره بطريقة الخاصة التي قد تتعارض مع مصلحة المواطن وتتفق مع مصلحته.⁵

إضافة هو تعطيل بعض القوانين وعدم تطبيقها ويظهر ذلك في تطبيق النصوص القانونية وتغييرها في الواقع العملي تبعاً لأطراف العلاقة والمحابة والمجاملة والتساهل لصالح الأقوياء والأغنياء وذوي النفوذ على حساب الضعفاء.⁶

والسبب القانوني والسياسي الثالث: هو جمود وقصور كثير من القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري بما فيه البيروقراطية فقصور التشريعات عن مواكبة التطورات والسلوكيات الوظيفية تسهل على الموظف ارتكاب جريمة الفساد الإداري مستغلاً البيروقراطية الإدارية، إذ انه يقدم الخدمة للمواطن بصورة أسرع متجاوزاً تلك القوانين والقيود الإجرائية.⁷

بعيدا عما سبق من أسباب هنالك أسباب تعود للسياسة العامة للدولة تؤدي لانتشار البيروقراطية الإداري، وتبدو تلك السياسة في تغيير نظام الحكم أو عدم كفاية المرتبات الحكومية، فهذه المشكلات تعاني منها الدول النامية بسبب تردي الظروف الاقتصادية التي أما أن تؤدي إلى تغيير أنظمة الحكم من حين لآخر أو إلى تردي أخلاق الموظف بسبب حاجته للمال وبالتالي لا يجد سبيلا يتكسب منه المال إلا من خلال نافذة البيروقراطية.⁸

وهناك أسباب أخرى لانتشار البيروقراطية الإداري السياسة الإدارية للدولة التي قد تنعكس بشكل سالب على الأداء الحكومي وتخلق بيئة مواتية تنمو فيها بكتريا البيروقراطية الإدارية ومن مظاهر السياسة الإجرائية: كثرة القيود الإجرائية في الأجهزة الإدارية التي تبدو بدورها تؤدي لحدوث اختناقات في مراحل الحصول على الخدمة مما يؤدي في النهاية إلى تقديمها بصورة سيئة ويشعر المواطن بعدم الرضاء الخدمي، ولكن هذا يمكن معالجته بالمرونة الإجرائية.⁹

ومن الأسباب أيضا تضخم عدد العاملين بالمؤسسة ويرجع ذلك بسبب التعيين العشوائي في الوظيفية دون الحاجة ودون إتباع معايير الجودة بأسباب تعود لرغبة الرؤساء في تعيين أقاربهم وأحبابهم بغية المرتب الحكومي دون أن تكون للمؤسسة حاجة لهذا التعيين، فيحدث تقسيم العمل داخل المؤسسة بين أكثر من موظف ترضية له، وبالتالي يصعب الحصول على الخدمة من تلك المؤسسة بصورة بسيطة.¹⁰

أو أن المرفق العام يعدد هيئاته لاستيعاب عدد من الموظفين فيتقسم الإجراء داخل تلك الهيئات مما يصعب من الحصول على الخدمة في وقت وجيز.¹¹

وتوجد أسباب أخرى لانتشار البيروقراطية الإدارية تتعلق بالموظف أو الإداري نفسه: فهذه الأسباب متمثلة في تجنب الموظف لتحمل المسؤولية فيخلق عقبات لمتلقي الخدمة ويظهر بمظهر الانضباط فيقوم بتطبيق القانون بشكل جامد، أو قد تكون أسباب ترجع

للموظف العام في سلوكه وتربيته فهناك كثير من الموظفين نشئوا في بيئة متردية أخلاقيا ولا تهتم بغرس القيم الفاضلة بقدر ما تهتم بالمال.

وأسباب أخرى ترجع للموظف بسبب الكسل وعدم رغبته في بذل أي جهد لأن المجهود الإضافي لا يقابله تشجيع أو عائد يعود عليه بالنفع، فيقوم بإهدار معظم وقته في زمن الإفطار والصلاة، بمعنى أن البيئة الفاسدة في المؤسسات الحكومية تتسبب في تردي أخلاق الموظفين الجدد وبالتالي تجدد الفساد مع تجدد الموارد البشرية للمؤسسات العامة.¹²

3.2 ماهية جرائم الفساد الإداري:

الجرائم جمع جريمة والجريمة هي كل فعل أو امتناع عن فعل يجرمه المشرع بمادة قانونية ويرد عليه بعقوبة جزائية أو بتدبير احترازي.¹³

أما الفساد الإداري هو استغلال الموظف العام لمنصبه للحصول على مكاسب غير مشروعة أو منافع طرق غير رسمية ويقع الاعتداء على المال العام بعدة طرق مثل: الرشوة والابتزاز والتهرب والحرام والمشبوه واستغلال النفوذ... الخ.¹⁴

بهذا فإن جرائم الفساد الإداري تختلف مسمياتها من قانون لآخر وسوف يتم شرحها بإيجاز من خلال الوصف الآتي: حسب ما وردت بالتشريعات السودانية:

1- الرشوة: وعرفها المشرع السوداني من خلال القانون الجنائي 1991م،¹⁵ حيث يعد مرتكباً جريمة الرشوة كل:

أ - من يعطى موظفاً عاماً أو مستخدماً لدى شخص آخر أو وكيلاً عنه أو يعرض عليه أي جزاء من أي نوع لحمله على أداء خدمة له مصلحة فيها أو إلحاق أي ضرر بأي شخص آخر بما يخل بواجبات وظيفته أو أي عطية أو مزية في ظروف يكون فيها ذلك التأثير على الموظف العام أو المستخدم أو الوكيل نتيجة راجحة.

ب- الموظف العام أو المستخدم أو الوكيل الذي يقبل أو يطلب لنفسه أو لغيره جزاء على الوجه المبين في الفقرة أ

ج- من يسعى في إعطاء أي جزاء على النحو المبين في الفقرتين (أ وب) أو قبوله أو يعاون في ذلك.

د - من ينتفع من أي جزاء أو خدمة أو منفعة مع علمه بأن الحصول على ذلك قد تم بأي من الوجوه المبينة في هذه المادة.

2- الابتزاز: حيث يعد مرتكباً جريمة الابتزاز من يبعث قصداً في نفس شخص خوف الأضرار به أو بأي شخص آخر وبذلك يحمله بسوء قصد على أن يسلم له أو لغيره أي مال أو سند قانوني.¹⁶

3- الثراء الحرام والمشبوه: يعد من أخطر جرائم الفساد الإداري وأكثرها انتشاراً فيقصد بالثراء الحرام وفق القانون السوداني، كل مال يتم الحصول عليه بأى من الطرق الآتية:¹⁷

أ- من المال العام بدون عوض أو بغبن فاحش أو بالمخالفة لأحكام القوانين أو القرارات التي تضبط سلوك العمل في الوظيفة العامة.

ب- استغلال سلطة الوظيفة العامة أو نفوذها بوجه ينحرف بها من الأغراض المشروعة والمصالح العامة.

ج- الهدية المقدرة التي لا يقبلها العرف أو الوجدان السليم أو القرض لای موظف عام من جانب أي شخص له أي مصلحة مرتبطة بالوظيفة العامة أو ممن يتعاملون معها.

د- نتيجة لمعاملات ربويه بكافة صورها أو معاملات وهمية أو صورية تخالف الأصول الشرعية للمعاملات.

أما الثراء المشبوه يقصد بالثراء المشبوه كل مال يطرأ على أي شخص ولا يستطيع بيان أي وجه مشروع لاكتسابه.

3.المبحث الثاني: أثر البيروقراطية الإدارية في توالد جرائم الفساد بالمؤسسات العامة بالسودان

1.3 مظاهر البيروقراطية الإدارية في التشريع والمؤسسات العامة:

لقد عرف السودان الإدارة الحديثة والمؤسسية في العام 1821م في عهد الحكم التركي المصري عندما قسم محمد علي باشا السودان إلى مديريات، ومن هنا نشأت وترعرعت بكتريا البيروقراطية الإدارية، وتبدو مظاهر تلك البيروقراطية في عدة محاور منها:

1- الترهل الإداري للإدارات المختصة بالإجراء الواحد داخل المؤسسة المهنية بذلك الإجراء، ومثال لذلك: الإجراءات المتعلقة بتسجيلات الأراضي وبيعها يتوزع إجراء البيع بين مصلحة الأراضي وتسجيلات الأراضي ومكاتب المحاماة والمحليات والشئون الهندسية داخل الولاية المعنية ووزارة الداخلية ووزارة الزراعة وصندوق الإسكان والتعمير.

إضافة لذلك تجد الإجراء الخاص بترخيص المركبات يتوزع الاختصاص فيه داخل وزارة الداخلية بين مركز الترخيص المعني ومكتب التأمين ومكاتب المحاماة والسجل المدني والشرطة المجتمعية وإدارات أخرى داخل الإدارة العامة للمرور مختصة بتغيير لوحات المركبات من ولاية لأخرى داخل السودان.

2- التباعد الجغرافي للإدارات المختصة بالإجراء الواحد حيث يتقسم الإجراء داخل مؤسسات الدولة بين أكثر من إدارة فتبعد تلك الإداري فيضطر طالب الخدمة يتجول كثيرا حتى يحصل على الخدمة، ومثال لذلك إجراء فتح البلاغ المنصوص عليه بقانون الإجراءات الجنائية 1991م

حيث يذهب الفرد لرفع الشكوى بالنيابة التي في جميع السودان تبعد عن أقسام الشرطة التي يحال التحري لها في البلاغ ومن ثم ربما يحتاج الشرطي لإجراء متعلق بالقسميون الطبي أو الأدلة الجنائية وهذه إدارات مركزية تبعد كثيرا عن مناطق وكالات النيابة وأقسام الشرطة.

وفي تقديري أن تباعد المساحات الجغرافية بين الإدارات المختصة بالإجراء الواحد هو من يولد البيروقراطية الإداري والتي بدورها تجعل الخدمة في وجه المواطن عصية المنال فيضطر إلى جعلها قريبة منه بارتكاب جرائم الفساد الإداري مع الموظف.

3- إتباع الوسائل التقليدية في الإدارة: تبدو الإدارات داخل السودان بعيدة كل البعد عن مصاف التحول الرقمي الذي طال مؤسسات العالم الأول حيث لا تزال الدفاتر والسجلات الورقية هي أساس العمل الوظيفي فيصعب البحث فيها عن المعلومة وتتعرض للتلف وللنسيان المحو البيئي وبالتالي تجد دواليب الأرشيف في كل المؤسسات مكتظة بالملفات والتي يحتاج متلقي الخدمة للبحث فيها عن خدمته لعدد من المحاولات.

كما أن عملية تبادل المعلومة بين الموظفين والرئيس الإداري تبدو شاقة عملياً حيث تنتقل عبر السيرك الوظيفي (الدفتري) ويظل الإجراء عالقاً ريثما تصل المعلومة لسلطة البت النهائي، مما يصعب من انتفاع الفرد بخدمة المرفق العام بصورة بسيطة.

2.3 نماذج للبيروقراطية الإدارية في المؤسسات السودانية:

1- إجراءات تملك منافع الأراضي والتصرف فيها:

إجراء تملك منافع الأراضي من حكومة السودان حيث تناولت تلك الإجراء عدة قوانين هي: قانون المعاملات المدنية 1984م وقانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي 1994م وقانون فتح السجل 1924م، قانون تسوية الأراضي وتسجيلها لسنة 1925م.

ويتوزع إجراء التملك وفقاً لهذه القوانين بين عدد من المؤسسات: مصلحة الأراضي، صندوق الإسكان والتعمير، مدير عام الأراضي بالمحلية، وزارة التخطيط العمراني مكتب تسجيلات الأراضي بالمحلية المعنية ومكاتب المحاماة، والمحاكم، وتبعد هذه المؤسسات عن بعضها البعض بواقع 15 كيلو ، وتتبادل هذه الجهات المعلومات حول الطلبات المقدمة من ذوي الشأن من خلال السيرك التقليدي (الدفتر) بمعنى أن الإجراء يستغرق عدة أيام وشهور لإكماله وربما تضيق المستندات أثناء تبادل المعلومات بين المؤسسات المذكورة من خلال السيرك التقليدي ، ويظل طالب الخدمة في انتظار وتضجر وتجده يتردد بصورة دورية لتلك المؤسسات.

2- إجراءات فتح الدعوى الجنائية:

تفتح الدعوى الجنائية أو البلاغ الجنائي بموجب قانون الإجراءات الجنائية 1991م ويتوزع الاختصاص في الشكوى الجنائية بين عدة جهات مختصة أولها النيابة الجنائية والتي تتفرع لنيابات متخصصة.¹⁸

تبعد عن بعضها البعض أكثر من 15 كيلو متر ومن ثم تحال الشكوى للتحري فيها إلى الشرطة والتي تتفرع إلى مؤسسات شرطية مختصة منها شرطة مكافحة سرقة السيارات والشرطة الفدرالية وشرطة المباحث والتي تبعد عن النيابة أكثر من 9 كيلو داخل حدود المحلية او الوحدة الإدارية ومن ثم يتمدد الإجراء الى القمسيون الطبي وكذلك يبعد عن تلك الجهات عشرات الكيلو متر عن الشرطة والنيابة ومن ثم الأدلة الجنائية وما تحتاجه الشكوى الجنائية من طلب إفادات لجهات اعتبارية عامة تتمدد جغرافياً بعيداً عن المؤسسات المختصة وبعد جهد وعنت تنتقل الشكوى الجنائية للمحكمة للفصل فيها من خلال السيرك العادي.

وكل تلك الجهات تتبادل المعلومات وطلبات الإفادات من خلال طريقة تقليدية وهو

السيرك (الدفتري) العادي.¹⁹

3.3 الأثر المترتب على البيروقراطية الإدارية:

استناداً لما أنف عرضه فإن الأثر المترتب على وجود مظاهر ملموسة للبيروقراطية الإدارية داخل المؤسسات الإدارية نوضحه وفقاً للآثار الآتية بالترتيب:

1- يظل الإجراء أمام المنتفعين بخدمات المرافق العامة بعيد المنال ويكلف المنتفع بالخدمة نفقات مالية باهظة حيث يتنقل بين تلك المؤسسات لعدة أيام.

2- يظل الموظف المختص بالإجراء ملتزم باللوائح والقانون وينتظر الإجراء يكمل دورته الإدارية حتى ولو كان بالصورة التقليدية المذكورة.²⁰

3- مع ضعف المرتبات في الخدمة المدنية وحاجة الموظف المختص للمال لتسيير حياته اليومية تتلاقح تلك الحاجة مع رغبة المنتفع بخدمة المرفق العام في إنهاء الإجراء بصورة أسرع وتضجره من انتظار اكتمال دورة الإجراء.²¹

4- يوجد باب من الخلف تتلاشى فيه كل مظاهر البيروقراطية المذكورة بعالية ويتجاوز فيه الموظف تلك التعقيدات التي أرقّت المنتفع ويحاول الموظف من خلال هذا الباب إزالة مظاهر البيروقراطية من خلال تقديم عرض الخدمة الخاصة حيث ينهي الإجراء من خلال اتصالات هاتفية للزملاء داخل المؤسسة المعنية.

5- لن يكون أمام المنتفع بعد المراحل السابقة خيار سوى عرض الرشوة للموظف المختص أو الخضوع لابتزاز ذلك الموظف لأجل إنهاء إجراءاته بصورة سريعة، وبالتالي نكون ميلاد جريمة من جرائم الفساد الإداري.

4. المبحث الثالث: الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة البيروقراطية الإدارية

1.4 الجهود الوطنية بالسودان لمكافحة البيروقراطية الإدارية:

1- شددت القوانين على عقوبات مخيفة للموظف العام حيث تناول القانون الجنائي 1991م عقوبة الموظف العام في جريمة الرشوة بصورة مغلظة حيث نص (من يرتكب جريمة الرشوة يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز سنتين كما تجوز معاقبته بالغرامة وفي كل الأحوال يصادر أي مال تم الحصول عليه بسبب الجريمة)²²

كما حرص المشرع على تشديد الرقابة على الموظف العام الذي يخالف القانون بقصد الأضرار أو الحماية، حيث نص: ²³" كل موظف عام يخالف ما يأمر به القانون بشأن المسلك الواجب عليه إتباعه كموظف عام أو يتمتع عن أداء واجب من واجبات وظيفته" قاصداً بذلك أن:

أ-يسبب ضرراً لأي شخص أو الجمهور أو يسبب مصلحة غير مشروعة لشخص آخر أو؛

ب-يحمي أي شخص من عقوبة قانونية أو يخفف منها أو يؤخر توقيعها أو؛

ج-يحمي أي مال من المصادرة أو الحجز أو من أي قيد يقرره القانون أو يؤخر أيّاً من تلك الإجراءات يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً.

2- ابتكر المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي مشروع الحكومة الإلكترونية وبدأ تنفيذه فعلياً من خلال تعميم منصة موحدة للسداد الالكتروني للرسوم الحكومية عبر منصة الإيصال الالكتروني التابعة لوزارة المالية في العام 2015م ولا زال سارياً.

3- تم إنشاء مجمع خدمات الجمهور في العام 2018م تحت مظلة وزارة الداخلية، يختص بإجراء إصدار الهوية الوطنية والفيش واستخرج شهادات الميلاد وإجراءات خاصة بالمركبات، بعد ان كانت تلك الإجراءات تختص بها إدارات تتبع لوزارة الداخلية تبعد عن بعضها البعض مسافات.

4- تم تنفيذ مشروع السجلات الرقمية او الأرشفة الرقمي للأراضي والمرور والسجل المدني.

2.4 الجهود العربية لمكافحة البيروقراطية الإدارية (النموذج السعودي):

لقد بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً معتبرة في عملية التحول الرقمي للمؤسسات تماشياً مع رؤية المملكة للعام 2030م وانعكس ذلك التحول الرقمي للمؤسسات على مكافحة البيروقراطية الإدارية بداخلها ويمثل ذلك التحول في ابتكار بوابة النفاذ الوطني كبوابة إلكترونية يتم من خلالها وصول المواطنين للخدمات الحكومية بصورة ذكية دون تعقيد ودون اعتبار للتباعد الجغرافي للمؤسسات،²⁴ وشمل التحول الرقمي للخدمات الحكومية الآتية:

❖ نظام التقاضي الذي يمكن الفرد من رفع الدعاوى إلكترونياً من خلال بوابة النفاذ الوطني (ناجز) ونظام ديوان المظالم (بوابة معين للتقاضي الإلكتروني) والتي تنظر دعاوى الطعون الإدارية، وكذلك نظام الإفلاس الذي من خلاله يتم رفع قضايا الإفلاس والتصفية الخاصة بالشركات.

❖ التحول الرقمي لنظام الأراضي والذي يتيح للفرد تسجيل قطعة الأرض وبيعها من خلال بوابة النفاذ الوطني عن طريق مكاتب المحاماة ويستغرق الإجراء اقل من ربع ساعة لتمام عملية البيع والتسجيل.

❖ تعميم نظام الدفع الإلكتروني لكافة الرسوم الحكومية ونقاط البيع للمؤسسات الخاصة.

- ❖ قيام منصة ذكية خاصة بنظام الضرائب والزكاة تتيح للفرد سداد الزكاة والضرائب بصورة بسيطة وإلكترونية.
- ❖ عمل نظام رقمي خاص بوزارة التجارة لضبط الأنشطة التجارية والتسهيل على الأفراد.
- ❖ عمل منصة خاصة بنظام إيجارات المباني والمحال التجارية الهدف منها ضبط ومراقبة حركة الإيجارات في كافة نواحي المملكة.
- ❖ إنشاء هيئة النزاهة الوطنية والتي تعمل على مكافحة الفساد بشكل عام (أفراد ومؤسسات) وترفع البلاغات لها من خلال الاتصال بمكالمة مجانية أو عن طريق بوابة الهيئة بالانترنت ²⁵.
- ❖ القضاء على ما يسمى بالسيرك العادي من خلال ضح معلومات المؤسسات عبر الشركات المؤتمنة في بوابة النفاذ الوطني والبوابات الرقمية الأخرى المذكورة أعلاه.
- ❖ تسهيل عملية الحصول على المعلومات للأفراد من خلال التحقق عن الشخصية العادية والاعتبارية من خلال بوابة العنوان الوطني الذكية وبوابة وزارة التجارة وصندوق الاستثمارات السعودي.
- ❖ ضبط عملية بيع وشراء وتحويل ملكية المركبات من خلال منصة ذكية خاصة بمكاتب السيارات تتيح للأفراد معرفة معلومات المركبة الرسمية وبيعها وتحويل ملكيتها بصورة مبسطة.
- من خلال ما تقدم فإن عملية التحول الرقمي التي طالت المؤسسات السعودية لم تقف على ما ذكر وقد تم الاسترشاد به على سبيل المثال، وبالتالي استطاعت المملكة مكافحة الفساد الإداري من خلال القضاء على البيروقراطية الإدارية بعملية التحول الرقمي.

3.4 الجهود الدولية لمكافحة البيروقراطية الإدارية:

1- تجربة هونغ كونغ في مكافحة البيروقراطية الإدارية:

تعتبر هونغ كونغ من الدول التي انتشرت فيها البيروقراطية وسرعان ما تم تشكيل لجنة لمحاربة البيروقراطية الإدارية، وفرت لها ميزانية ضخمة بملايين الدولارات، هدف وضع إستراتيجية للإصلاح الإداري وتم من خلال هذه اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد وقامت بتوظيف ضباط شرطة ومحققين ومهندسين ...²⁶ ومن أهم أنشطتها:

- ❖ قامت بملاحقات قضائية لرجال الأعمال وشخصيات بارزة قامت عليها شبهة بالفساد
- ❖ رسخ لديها مكافحة الفساد الحكومي من خلال القضاء على البيروقراطية الإدارية وعملت حملة إعلامية كبرى لتوعية الموظفين بمخاطر البيروقراطية وقد جاء التقرير العالمي لمكافحة الفساد لسنة 2002م ليوضح مدى نجاح هونغ كونغ في ضبط معدلات الفساد الإداري ومظاهر البيروقراطية حيث احتلت المرتبة 14 عالمياً.

2- جهود ماليزيا في مكافحة البيروقراطية الإدارية:

استنادا لتقرير منظمة الشفافية الدولية المعنية بإعداد تقارير سنوية حول النزاهة والشفافية في العالم، وتعد التجربة الماليزية من أميز التجارب في العالم لمكافحة البيروقراطية الإدارية، ويعتبر نموذجاً مثالياً.²⁷

وقد اتبعت ماليزيا عدة استراتيجيات حكومية لمكافحة الفساد الإداري ومظاهر البيروقراطية الإدارية، منها ما يعرف بالخطة الوطنية للنزاهة في عام 2004م وقد حددت خمسة أهداف رئيسية:

- ❖ الحد من الفساد الإداري وسوء استعمال السلطة.
- ❖ زيادة كفاءة تقديم الخدمات العامة وتعزيز حوكمة الشركات.

❖ تنظيم ورش عمل للمواطنين والشركات بهدف التشجيع للمشاركة في اعمال مكافحة البيروقراطية.

❖ وتبدو مظاهر استراتيجية العام 2004م في المحاور الآتية:²⁸

- صدور قانون جديد يسمى بقانون مكافحة الفساد الماليزية ويهدف إلى تقوية مكافحة الفساد لمحاربة المحسوبية والفساد واتاحت للمواطنين الابلاغ الامن وفي ابريل للعام 2010م صدر قانون جديد لحماية المبلغين عن الفساد.

- عرضت اللجنة الحكومية المذكورة أعلاه قانونيين للقضاة: قانون أخلاقيات القضاء وقانون تأديب القضاة الذين ينتهكون آداب المهنة وكذلك مشروع قانون التعيينات القضائية لاختيار قضاة بشكل شفاف.

- اتخاذ رئيس الوزراء الماليزي خطوات لتشكيل حكومة أكثر انفتاحا وخضوعا للمساءلة من خلال إلزام وزراء ونواب الدولة على أن يعلنوا على الملا عن ذممهم المالية مرتين خلال مدة خمسة سنوات، لكنه لم يتمكن من تطبيق هذا الإجراء.... الخ.²⁹

- إطلاق مشروع حوكمة الشركات وتطبيق برنامج يوضح مدى امتثالها للقانون.

3- تجربة سنغافورا في مكافحة البيروقراطية الإدارية:

تبنت سنغافورا نظام واضح وشفاف في مكافحة الفساد من خلال القضاء على البيروقراطية الإدارية وتبدو ملامح خطة سنغافورا التي تبنتها في مكافحة الفساد من خلال لجوء حكومة سنغافورة لرفع مرتبات العاملين بالدولة، إضافة إلى الفحص المسبق للحالات الاجتماعية والسوابق القضائية للأشخاص قبل التوظيف والتعاقد الحكومي وتدعيم وتفعيل هيئات مكافحة الفساد.³⁰

بهذا بناء على ما تقدم من عرض لتجارب الدول الإقليمية والعالمية والمحاولات الوطنية فإنني أرى أن ما قامت به المملكة العربية السعودية في مكافحة البيروقراطية الإدارية

والقضاء على أوجه الفساد يعتبر نموذجاً معاصراً أكثر من رائع مقارنة بجهود بقية الدول.

5. خاتمة

تناولت موضوع الدراسة أثر البيروقراطية الإدارية في توالد جرائم الفساد الإداري بالسودان وحققت أهدافها المرجوة وذلك استعرض مظاهر البيروقراطية الإدارية في السودان وأثرها في توالد جرائم الفساد وابرز جهود دول المحيط والاقليم في مكافحة البيروقراطية الإدارية، وتوصلت من خلال هذه الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات وفيما يلي بيانها:

أولاً- النتائج:

1. البيروقراطية الإدارية سبباً رئيسياً للفساد الإداري بالمؤسسات العامة السودانية.
2. الجهود التي بذلت لمكافحة البيروقراطية الإدارية في السودان ضئيلة جداً مقارنة بالجهود الاقليمية والدولية لمكافحتها.
3. قدمت المملكة العربية السعودية تجربة فريدة في مكافحة البيروقراطية الإدارية من خلال التحول الرقمي للمؤسسات وانشاء هيئة النزاهة الوطنية.
4. تعد وسيلة التحول الرقمي للخدمات الحكومية من أفضل الطرق لمكافحة البيروقراطية الإدارية.

ثانياً- التوصيات:

1. لابد لديوان الحكم الاتحادي من عقد ورش لتوعية الموظفين بمخاطر البيروقراطية الإدارية وأثرها على الفساد.
2. ضرورة انشاء هيئة مكافحة الفساد في السودان لمجابهة تحديات فساد البيروقراطية الإدارية وكافة اشكال الفساد.

3. من الأجدى الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد الإداري من خلال القضاء على البيروقراطية الإدارية.

4. من الضروري تفعيل خطة الحكومة الرقمية التي بدأت في العام 2015م وإكمالها لمحاربة البيروقراطية الإدارية والقضاء على كافة أشكال الفساد.

6. الهوامش والمراجع

- ¹ حسين عثمان محمد، 1994م، دروس في الإدارة العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، ص113
- ² سميرة لغويل، 2011م، البيروقراطية في التنظيم بين الرؤى النظرية والامبريقية، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص14
- ³ يستعمل مفهوم البيروقراطية حسب "هارد لاسكي بانها وصف نظام حكومي تكون الرقابة فيه متروكة كلياً في يد الموظفين الرسميين الذين تحد سلطتهم من حرية الأفراد العاديين ومن خصائص هذا النظام الرغبة الشديدة في الالتجاء للطرق الرسمية في الإدارة والتخلي عن المرونة من أجل التزام تنفيذ التعليمات.
- ⁴ صباح اسابع، 2006-2007، التنظيم البيروقراطي والكفاءة الإدارية، رسالة ماجستير كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، ص13
- ⁵ حسين عثمان محمد - مرجع سابق، ص114
- ⁶ معن حمدان علي، مفهوم البيروقراطية، مجلة النبأ الالكترونية، العدد80، <http://m.alhewar.org> تاريخ الاطلاع 2020/12/15م 17:30 ص1
- ⁷ يوسف عبد الله، 2011، الفساد الإداري، مجلة الجامعة الاسلامية، العدد2، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، غزة، فلسطين، ص12
- ⁸ سليمان رفيق: البيروقراطية الادارية والاليات القانونية لمكافحتها، مقالة منشورة عبر منتدى جامعة محمد خيضر بسكره ، <https://archives.univ.biskra.dz> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/10/2، 9:30 ص2
- ⁹ حسين عثمان محمد، مرجع سابق، ص124
- ¹⁰ محمد محمد عبد الوهاب، 2004، البيروقراطية في الادارة المحلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، ص7
- ¹¹ حسين عثمان محمد، مرجع سابق، ص114
- ¹² بومدين طاشمة، 2015، البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الجزائر، ص37
- ¹³ التدبير الاحترازي هو مجموعة من الاجراءات التي يقرها القانون ويوقعها القضاء لمواجهة الخطورة الإجرامية الكامنة في شخص المجرم، بهدف حماية المجتمع من هذه الخطورة، مثل: النفي الذي هو الابعاد عن منطقة ارتكاب

الجريمة. انظر المواد 47-49 من القانون الجنائي السوداني 1991م وكذلك في شرحها د: يس عمر يوسف، شرح القانون الجنائي السوداني.

¹⁴ محمد انس قاسم جعفر، 1989، مذكرات في الوظيفة العامة ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص155 وكذلك: Lubna Almasri:an investigation of the weberian notion of bureaucracy in the context of serviw higher education institution- thesis for the degree of doctor oh philosophy of DamascusK syrie .2011

¹⁵ المادة 88 من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م

¹⁶ المادة 176 من نفس القانون

¹⁷ المواد 6-7 من قانون الثراء الحرام والمشبوه لسنة 1989م

¹⁸ يس عمر يوسف، 2009، شرح قانون الاجراءات الجنائية 1991م مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم، ص33

¹⁹ السيرك هو عبارة عن دفتر عادي يحمله موظف مختص لتسليم الطلبات والمستندات واستلامها ويتنقل من خلال مركبة متخصصة بالجهة المختصة بالاجراء.

²⁰ محمد الصيرفي، 2007، اخلاقيات الموظف العام: ط4، دار الكتاب القانوني للنشر، مصر، ص36

²¹ محمد انور حمادة 2002، الحماية الجنائية للأموال العامة: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص27

²² المادة 2/88 من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م

²³ المادة 89 من نفس القانون

²⁴ تركي زكي رشاد الدوبي، أبريل 2023، قياس التحول الرقمي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية لاداة قياس التحول الرقمي)، ورقة علمية منشورة بالمجلة العلمية للتربية الرياضية للبنين بالهرم-جامعة حلوان -مصر العدد 99 ج1، ص579 بموقع المجلة عبر الانترنت web: jsbsh.journals.ekb.eg تم الاطلاع في 2024/11/3 12:34

²⁵ تركي زكي رشاد الدوبي- مرجع سابق، ص580

²⁶ عبد الله احمد المصراتي، 2011، الفساد الإداري، مكتبة العربي الحديث، الإسكندرية، ص11

²⁷ تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام 2019م

²⁸ عزالدين بن تركي: الفساد الإداري، اسبابه وطرق مكافحته، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من

الفساد المالي والاداري 2012م جامعة محمد خيضر بسكره، ص9

²⁹ عبد الله احمد المصراتي-مرجع سابق، ص166

³⁰ ، Betar leny: bureaucracy in administration – landon-2001 ص12